الأمم المتحدة

A/67/892

الجمعية العامة

Distr.: General
14 June 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٣٣ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢ بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية

تقرير الأمين العام

أولاً – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في غضون ثلاثين يوماً. ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان خلال الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢ – استمرت الحالة العامة في الجمهورية العربية السورية في التدهور أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت القوات المسلحة للحكومة، إلى جانب الميليشيات الموالية للحكومة، والمعارضة المسلحة الاشتباك في مواجهات عنيفة. واستمر خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة يتعاظم بسبب النزاع. ولقد أعطت مشاركة مقاتلي حزب الله بشكل مباشر داخل الجمهورية العربية السورية، كما اعترف الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في تحدٍ لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان، زخماً جديداً للنهج العسكري الذي تتبعه حكومة الجمهورية العربية السورية وصعَّدت التوترات الطائفية والسياسية الخطيرة داخل لبنان. وأفيد أيضاً عن وقوع عدد من الحوادث الأمنية عبر الحدود. واستمر تدهور الحالة

270613 250613 13-36475 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وواصل المدنيون الفرار إلى البلدان المجاورة وإلى بلدان أخرى في المنطقة. واستمرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية في توثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، استناداً إلى المعلومات التي جُمعت خارج البلد، نظراً إلى أن الحكومة لم تكن قد سمحت للجنة بعد بالدخول إلى الأراضي السورية وقت كتابة هذا التقرير.

٣ - وعقب ورود طلبات من حكومة الجمهورية العربية السورية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر S/2013/184). ولقد وجهت دولٌ أعضاء انتباهي إلى عدد من الادعاءات الإضافية التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فيما واصلت بعثة التحقيق دراسة المعلومات ذات الصلة التي قدمتها الدول الأعضاء وظلت متأهبة للانتشار في الجمهورية العربية السورية في غضون ٤٨ إلى ٧٢ ساعة من حصولها على إذن من الحكومة.

٤ - وتواصلت مختلف الجهود الدبلوماسية الدولية لمساعدة الأطراف السورية على التوصل إلى حل سياسي للنزاع المستمر. واستمر اتخاذ مبادرات أخرى أيضاً فيما ازداد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير زخم المسعى الرئيسي لعقد مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السوية، بغرض السماح للأطراف أن تحدد معاً كيفية تنفيذ البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تنفيذاً كاملاً (انظر A/66/865-S/2012/522، المرفق).

ثانياً - معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢

٥ - ما زلت مقتنعاً بأن إنهاء النزاع المتصاعد والمعاناة المستمرة للسكان في الجمهورية العربية السورية لن يكون إلاّ بحل سياسي. ولقد تحاورتُ مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير للاستفادة من الفرصة الدبلوماسية السانحة بفضل التفاهم الذي تم التوصل إليه بين وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، في ٧ أيار/مايو، في موسكو. واستمر الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأخضر الإبراهيمي، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جفري فلتمان، في استكشاف سبل ضمان نجاح مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية، فيما باشر الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وغيرهما من

أعضاء المجتمع الدولي، إشراك الأطراف السورية في إطار هذه المبادرة. وفي ٥ حزيران/يونيه، ترأس السيد الإبراهيمي اجتماعاً ثلاثياً في جنيف بمبادرة من الأمم المتحدة وتنظيمها الغرض منه الجمع بين كبار المسؤولين من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص المشترك، من أجل مناقشة طرائق عقد المؤتمر. ويعتزم السيد الإبراهيمي عقد اجتماع ثلاثي آخر في أواخر حزيران/يونيه لمواصلة المناقشات.

٦ - وإنني أعتزم عقد مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية في أسرع وقت ممكن. وسيتيح هذا المؤتمر للجانبين السوريين - الحكومة والمعارضة - بدء المفاوضات. وبدعم من المجتمع الدولي، سيحدد الجانبان معاً كيفية تنفيذ البيان الختامي الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تنفيذاً كاملاً، لا سيما ما يرد فيه من مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادةٍ سورية.

٧ - ولقد اتخذت مبادرات إقليمية أيضاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فلقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاتٍ للجنتها الدائمة المعنية بالجمهورية العربية السورية في ٢٣ أيار/مايو. ونوقشت الحالة في الجمهورية العربية السورية أيضاً خلال الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية الذي عقد في ٥ حزيران/يونيه. واستضاف الأردن في ٢٢ أيار/مايو اجتماعاً وزارياً ضم ١١ بلداً (الأردن، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) نوقشت خلاله المساعي الرامية إلى دعم المعارضة وإنهاء النزاع. وعقدت جمهورية إيران الإسلامية مؤتمراً دولياً في ٢٩ أيار/مايو لمناقشة المسائل المتصلة بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري وبعدم الاستقرار في المنطقة.

٨ - وفي غضون ذلك، استمرت حكومة الجمهورية العربية السورية في النهوض ببرنامجها السياسي الذي أطلقه الرئيس بشار الأسد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ولتحقيق هذه الغاية، شكّلت الحكومة لجاناً على مستوى الوزارات والمحافظات بهدف التحضير لعقد مؤتمر حوار وطني مع المجموعات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني التي توافق عليها الحكومة. وعلى الرغم من عقد عدة اجتماعات، استمرت معظم مجموعات المعارضة السياسية والمسلحة داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها في رفض هذه العملية والامتناع عن الحوار مع الحكومة.

٩ - وباءت المحاولات المحلية لتوحيد التجمعات السياسية داخل الجمهورية العربية السورية بالفشل نظراً إلى الافتقار لقاعدة دعم عريضة وإلى التنافس على القيادة وتحديد المواقع للاضطلاع بدور أقوى خلال عملية الانتقال. وظلت عدم قدرة التيارات والأحزاب

السياسية على الاجتماع بحرية والانخراط في أنشطة سياسية دون خوف من الاعتقال أيضاً عاملاً رئيسياً يحول دون تحقيق الوحدة. وفي ما عدا بعض الأحزاب السياسية الكردية، فإن المعارضة السياسية الداخلية ليس لديها نفوذ على جماعات المعارضة المسلحة.

١٠ - وواصل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية جهوده الرامية إلى توسيع نطاق عضويته في محاولة لتمثيل المزيد من شرائح المجتمع السوري. وعقد الائتلاف سلسلة من الاجتماعات في اسطنبول من ٢٣ إلى ٣٠ أيار/مايو، حيث اتسع نطاق عضويته من ٦٣ إلى ١١٤ عضواً، ومنهم ممثلون عن منظمات شعبية داخل الجمهورية العربية السورية والجيش السوري الحر. وعقد زعماء آخرون للمعارضة السورية اجتماعاً في مدريد في ٢٠ أيار/مايو.

١١ - وفيما راحت مجموعات سياسية سورية متنوعة تبذل جهوداً لتنظيم صفوفها، استمرت المواجهات العنيفة بين القوات المسلحة التابعة للحكومة والميليشيات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة وميليشياتها في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. ومع أنه لا تتوافر معلومات مباشرة لدى الأمم المتحدة، فالتقارير الواردة من مصادر متنوعة، بما في ذلك البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة، توحي بأن الأطراف المتنازعة تواصل السعي وراء حل عسكري.

١٢ - وفي محاولة لاسترداد المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة ووقف تقدم جماعات المعارضة المسلحة، شنَّت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة عمليات هجومية في أنحاء عديدة من البلد، لا سيما في القصير، بمحافظة حمص، التي استعادت الحكومة السيطرة عليها في ٥ حزيران/يونيه بعد أسابيع من القتال العنيف. وثمة دلائل تشير إلى أن هناك هجمات جديدة يُخطط لها في مناطق حمص وحماه وحلب، نظراً إلى أن القوات الحكومية تسعى إلى زيادة المكاسب التي حققتها في الآونة الأخيرة. وظلت مدينة دمشق تخضع لسيطرة الحكومة إلى حد كبير، ولكن الاشتباكات تواصلت في شرق المدينة وجنوبها. واستمرت المعارضة المسلحة في السيطرة على مناطق ريفية شاسعة في الجزئين الشرقي والشمالي من البلد، بما في ذلك أجزاء كبيرة من محافظتي حماه وإدلب، ومعظم أراضي محافظة الرقة، حيث تنشط جبهة النصرة والجماعات المتطرفة الأخرى. ولقد وردت تقارير عن ضلوع الجماعات المسلحة على نحو متزايد في أنشطة إجرامية بدير الزور والمناطق الحدودية الأخرى في شرق البلاد.

١٣ - واعتمدت قوات الحكومة على عتادها من الطائرات الحربية والمدفعية الثقيلة وعلى دعم الميليشيات الموالية للحكومة، بما في ذلك الوحدات شبه العسكرية المنشأة حديثاً مثل ''قوات الدفاع الوطني'' و ''لبوات الدفاع الوطني''. واستناداً إلى تقارير تتسم بمصداقيتها،

اضطلع مقاتلو حزب الله بدور متزايد وبارز في القتال الفعلي دعماً للقوات الحكومية في الجمهورية العربية السورية. ولقد اعترف الأمين العام لحزب الله علناً في خطاب ألقاه مؤخراً بأن حزب الله يقاتل في الجمهورية العربية السورية، وبذلك أقر رسمياً بأن حزب الله انتهك سياسة النأي بالنفس الرسمية لحكومة لبنان التي يشارك فيها ممثلوه. ووصفت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، في التقرير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها والجماعات شبه العسكرية بجرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (انظر A/HRC/23/58).

١٤ - ولقد دافعت جماعات المعارضة المسلحة عن المناطق الخاضعة لسيطرتها وحاولت أن تفتح جبهات جديدة في محافظات حلب ودرعا وحمص ودمشق. وتوحي المعلومات المتوافرة بأن هذه الجماعات لا تزال مشتتة رغم ما يبذل من محاولات لتوحيد الوحدات العسكرية على المستويات المحلية. وتوحي هذه التقارير أيضاً بأن الجماعات المتطرفة تواصل نشر المقاتلين واجتذابهم، بما في ذلك من خارج الجمهورية العربية السورية. ولقد تبيّن في تقرير لجنة التحقيق المذكور في الفقرة أعلاه أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قد ارتكبت أيضاً جرائم حرب.

١٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، على التعديلات التي أدخلت على البيانات المقيدة في قائمتها ذات الصلة بتنظيم القاعدة في العراق، وذلك لإدراج جبهة النصرة.

١٦ - وفي تطور بارز حصل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سيطرت قوات المعارضة المسلحة في ٦ حزيران/يونيه لبرهة من الوقت على معبر حدودي يقع على الخط الفاصل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية في الجولان كانت السلطات السورية تشرف عليه. وتعرَّض اثنان من حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى إصابات طفيفة أثناء هذه الهجمات. ولقد اضطرت حكومة النمسا إلى الإعلان عن سحب وحدتها العسكرية بسبب بيئة العمليات المتدهورة باستمرار بالنسبة إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإنني أُعرب عن أسفي لهذا القرار ولقد اتصلت بجميع البلدان المساهمة بقوات المعنية لكفالة الانسحاب المنظم لحفظة السلام النمساويين واستبدالهم.

١٧ - واستمرت الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية في التدهور بوتيرة حثيثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقدرت وكالات الأمم المتحدة أن أكثر من ٦,٨ ملايين

شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية داخل البلد، بمن فيهم ٤,٢ ملايين من المشردين داخلياً، من بينهم أكثر من ٣ ملايين طفل. وظلت حالة اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية مدعاة للقلق البالغ. فلقد لاذ أكثر من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ بالفرار إلى البلدين المجاورين، وهما لبنان (٥٠٠ ٥٦ لاجئ) والأردن (٧٠٠ ٦ لاجئ). ويناهز عدد اللاجئين الوافدين من الجمهورية العربية السورية إلى البلدان المجاورة حالياً ١,٦ مليون لاجئ. وتبرز احتياجات ملحّة في جميع قطاعات المساعدة الإنسانية.

١٨ - وأعيق تقديم الرعاية الصحية الأولية والثانوية على نحو خطير بسبب انهيار الهياكل الأساسية للرعاية الصحية بالاقتران مع انتشار الخوف، وانعدام الأمن، ومحدودية القوة العاملة، ونقص الأدوية الأساسية واللوازم الطبية والعاملين في المجال الصحي. ولم يعد بمقدور المرافق الصحية والصيدليات المحلية على نحو متزايد أن توفر الأدوية للمرضى الذين يحتاجون إلى علاج متواصل للأمراض المزمنة التي يعانون منها. وحسبما أفادت وزارة الصحة، فقد تضررت ٥٧ في المائة من المشافي الحكومية، وأصبح ٣٧ في المائة منها خارج الخدمة، وتضرر ٢٠ في المائة منها جزئياً. وتجلى تعذر الوصول إلى المرافق الصحية بصورة حادة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن بشدة. ونظراً إلى تصاعد العنف، حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آذار/مارس ٢٠١٣ من أن عشرات السوريين يموتون يومياً بسبب محدودية الحصول على الرعاية الصحية والنقص في اللوازم الطبية الأساسية. وظل ذلك التحذير قائماً طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٩ - ولتلبية الاحتياجات الإنسانية، رفعت الأمم المتحدة وشركاؤها مستوى استجابتها إلى حد كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، وشمل ذلك تعزيز الشراكات وإنشاء مراكز للمساعدة الإنسانية في حمص وطرطوس. وظلت الوكالات تعمل على نحو وثيق مع الهلال الأحمر السوري والمنظمات غير الحكومية المحلية. وسعى برنامج الأغذية العالمي لزيادة قدرته على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين، من ٢,٥ مليون شخص إلى ٣ ملايين شخص شهرياً، بحلول شهر تموز/يوليه. واستمر كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالات الإنسانية الأخرى، في بذل كل ما بوسعها للوصول إلى الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من ٢,٩ مليون شخص لوازم طبية حيوية؛ وحصل نحو ٣ ملايين طفل على لقاحات؛ وزُوِّدت ٣٦٠ ٠٠٠ امرأة بمجموعات من لوازم الصحة الإنجابية؛ وتلقت نحو ٧٠ ٠٠٠ امرأة رعاية التوليد في الحالات الطارئة. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت لأكثر من ٩,٣ ملايين شخص إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. ووُفر لنحو مليون شخص - أغلبيتهم العظمى

من المشردين داخلياً – مواد أساسية غير غذائية. وتلقى نحو ٠٠ ٠٠٠ ١ طفل الدعم النفسي والاجتماعي والترفيهي، فيما استطاع ٠٠٠ ٢٦٠ طفل الالتحاق بنوادٍ مدرسية على نطاق البلد.

٢٠ – وتم إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين في جميع المحافظات البالغ عددها ١٤ محافظة، بما في ذلك في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وكانت نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تلقوا المساعدة من برنامج الأغذية العالمي موجودة في هذه المناطق؛ ولقد تم الوصول عبر خطوط النزاع إلى ٣,٢٥ ملايين شخص من أصل ٩,٣ ملايين شخص تلقّوا المساعدة المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة. واعتباراً من مطلع عام ٢٠١٣ وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت ١٥ قافلة إنسانية مشتركة بين الوكالات، مما أتاح لمنظمات الإغاثة الوصول إلى ٠٠٠ ١٧٥ ١ شخص وتزويدهم بالأغذية والمواد الأساسية غير الغذائية واللوازم الصحية، بما في ذلك اللقاحات، في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، والتي يقع معظمها في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أو الأماكن التي يستعرُّ فيها النزاع.

٢١ – وظل تعذر الوصول يعيق العمليات الإنسانية. ولقد تقوضت الجهود الرامية إلى زيادة حجم العمليات الإنسانية والوصول إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها بصفة خاصة بسبب تزايد انعدام الأمن، واستمرار العقبات البيروقراطية، واستمرار النقص في القدرات. فعلى سبيل المثال، حالت حكومة الجمهورية العربية السورية تقريباً دون الوصول إلى بلدة القصير والقرى المحيطة بها، مما دفع بمجلس الأمن إلى إصدار بيان في ٧ حزيران/يونيه يدعو فيه إلى السماح للجهات الإنسانية الفاعلة المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، بالوصول الفوري والآمن والخالي من العوائق، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية، لإغاثة المدنيين الذين هم بأمس الحاجة إلى المساعدة، ولا سيما المساعدة الطبية. وشكلت أعمال القتال، والقصف الجوي، وعمليات خطف الأشخاص، وعمليات اختطاف السيارات، وغيرها من التهديدات السمات الشائعة لبيئة العمليات الإنسانية. ولم تسفر المناقشات مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن العمليات عبر الحدود عن التوصل إلى اتفاق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ – وفي ٧ حزيران/يونيه، باشرت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها خطة استجابة منقحة للاحتياجات الإنسانية (١,٤ بليون دولار) وخطة استجابة لاحتياجات اللاجئين (أكثر من ٢,٩ بليون دولار) للجمهورية العربية السورية لمساعدة ٦,٨ ملايين شخص داخل البلد و ٣,٥ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة حتى نهاية عام ٢٠١٣. وتسعى الخطتان

معاً إلى جمع نحو ٤,٤ بلايين دولار وتشكلان أهم نداء إنساني في التاريخ. وحتى ٦ حزيران/يونيه، تبرعت الجهات المانحة بمبلغ يتجاوز ١,٢ بليون دولار بقليل للجهود الإنسانية المبذولة في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة، مما يخلف فجوة تبلغ ٣,٢ ملايين دولار تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجهت حكومة الأردن وحكومة لبنان نداءين إلى المجتمع الدولي للتبرع لهما بمبلغ ٣٨٠ مليون دولار وبمبلغ ٤٥٠ مليون دولار على التوالي.

٢٣ - وظلت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ونظراً إلى أن النزاع في الجمهورية العربية السورية بلغ مستويات جديدة من الوحشية، فقد انتشر فريق رصد تابع لمفوضية حقوق الإنسان في المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٣، حيث واصل جهوده لرصد حالة حقوق الإنسان داخل البلد من البلدان المجاورة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان تحليلاً مستكملاً يوثق ٩٠١ ٩٢ حالة لأشخاص قتلوا في الجمهورية العربية السورية بين ١ آذار/مارس ٢٠١١ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأظهر هذا التحليل زيادة حادة في متوسط عدد أعمال القتل منذ بداية النزاع، من حوالى ٠٠٠ ١ حالة شهرياً في صيف عام ٢٠١١ إلى ما متوسطه أكثر من ٠٠٠ ٥ حالة شهرياً منذ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٢٤ - وأشارت لجنة التحقيق الدولية المستقلة في التقرير الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٤ حزيران/يونيه (A/HRC/23/58) إلى أن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مستمرة على قدم وساق. وأهابت اللجنة بالجمعية العامة أن تدعم عملها، وأن تدعوها إلى تقديم معلومات محدثة بانتظام، وأن تدعم توصياتها. ودعت اللجنة مجلس حقوق الإنسان إلى إحالة تقريرها إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام. وسيتيح ذلك للجنة تقديم إحاطات دورية إلى مجلس الأمن. وكررت اللجنة النداء الذي وجهته إلى جميع الأطراف للسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الجمهورية العربية السورية دون عراقيل. ودعت مجلس الأمن إلى الالتزام باتخاذ إجراءات لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بما في ذلك إمكانية الإحالة إلى آليات العدالة الدولية. وواصلت اللجنة التحقيق في أكثر من عشر مجازر مروِّعة ارتكبتها القوات الموالية للحكومة والقوات المناوئة لها على حد سواء.

٢٥ - وفي أعقاب البيان الصحافي الذي أدلت به المفوضة السامية لحقوق الإنسان في ١٠ أيار/مايو، والذي أعربت فيه عن القلق بشأن سلامة المدنيين أثناء تعزيز القوات العسكرية في بلدة القصيرة وحولها، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشة عاجلة في

٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وأعمال القتل التي وقعت مؤخراً في القصير. وجددت المفوضة السامية في البيان الاستهلالي الذي أدلت به دعوتها إلى مجلس الأمن لإحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي قرار اتخذ في نفس اليوم، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى لجنة التحقيق أن تحقق في الأحداث التي تجري في القصير وأن تبلغ المجلس خلال دورته الرابعة والعشرين بما تتوصل إليه من نتائج. وطالب مجلس حقوق الإنسان أيضاً سلطات الجمهورية العربية السورية بأن تتيح وصول الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بحرية ودون عوائق إلى جميع المدنيين المتأثرين بالعنف، وبخاصة في القصير، بما في ذلك السماح لها بالقيام بعمليات إنسانية عبر الحدود باعتبارها أولوية ملحّة.

٢٦ - ولا تزال حالة النساء والفتيات مأساوية بشكل خاص. ولقد وردت تقارير عن استمرار تفشي العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس. ولقد أشير إلى العنف الجنسي باعتباره السبب الأساسي لفرار النساء والفتيات من منازلهن. وأفادت لجنة التحقيق أن العنف الجنسي أصبح سمة ثابتة للنزاع في الجمهورية العربية السورية. فلقد ارتكبت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها، وقوات المعارضة المسلحة، أعمال الاغتصاب والأعمال اللاإنسانية الأخرى. ووفق بعض الشهادات التي جمعتها اللجنة، عزلت النساء أثناء عمليات تفتيش المنازل التي قامت بها المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة، مما يوحي بأن العنف الجنسي قد يكون حصل. وتعاني النساء في مخيمات اللاجئين من العنف القائم على أساس الجنس، بما في ذلك الزواج المبكر والعنف العائلي. وفي التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن العنف الجنسي في حالات النزاع بتاريخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/792-S/2013/149)، حُددت الأنماط التالية التي تتعلق بجرائم العنف الجنسي في إطار النزاع القائم في الجمهورية العربية السورية وهي: وقوع أعمال العنف الجنسي أثناء تفتيش المنازل وعند نقاط التفتيش؛ ارتكاب جرائم الاغتصاب والتعذيب في سياق الاحتجاز، ضد الرجال والفتيان بالدرجة الأولى؛ والاتجار بالشابات والفتيات؛ وتزويج الشابات السوريات خارج سوريا بالإكراه. ولقد ارتكبت القوات الحكومية وقوات المعارضة على حد سواء هذه الجرائم.

٢٧ - وكما أكدت لجنة التحقيق، فإن السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون يعانون من القصف العشوائي وهجمات أخرى. ولقد أدى الحصار الذي تفرضه الحكومة إلى أزمات صحية وغذائية تؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال دون الخامسة من العمر. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان مئات الأطفال قد تعرّضوا للتشويه بسبب استخدام الأسلحة الثقيلة. وتستخدم القوات العسكرية المدارس ولا يزال الأطفال يحتجزون للاشتباه بارتباطهم

بالمعارضة؛ وغالباً ما يتعرضون للتعذيب. ولقد تحققت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أن الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة جندت الأطفال واستخدمتهم في صفوف قواتها وبأن بعض المجموعات لجأ إلى أساليب إرهابية أدت إلى مقتل أطفال ومدنيين آخرين وإصابتهم بجراح. ولا يزال الأطفال الذين خضعوا للتعذيب، بما في ذلك التعذيب الجنسي، بحاجة إلى رعاية متخصصة. وسوف تزور ممثلتي الخاصة المنطقة قريباً لتقييم الحالة وطلب توفير المزيد من الدعم للعديد من الأطفال داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها ممن لا يزالون يعانون من عدم توفر التغذية الملائمة والرعاية الصحية والرعاية في حالات إعادة التأهيل.

٢٨ - ويعكف المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً حالياً على إعداد تقرير سيقدم إلى الجمعية العامة بحلول ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. وستقدم جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة مساهمات في التقرير القادم.

٢٩ - ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية غير قادرة على الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بتقصي الحقائق داخل الجمهورية العربية السورية لأن الحكومة لم تأذن لها بالدخول إلى البلد. ونتيجة ذلك، قررتُ مواصلة تخفيض مستوى التأهب التشغيلي للبعثة للتعامل مع الطلبات الواردة حتى الآن، ومع أي ادعاءات أخرى تفيد عن استخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية. وستواصل البعثة رصد التطورات وجمع المعلومات. ولقد زار آكي سيلستروم، رئيس البعثة، بعض العواصم وهو يجري في الوقت الحاضر تقييماً للخيارات المطروحة الأخرى للاضطلاع بأنشطة تقصي الحقائق خارج الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الدول المجاورة. ولقد لُفت انتباهي إلى ادعاءات إضافية تفيد عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - واصلت إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية جهودها في مجال التخطيط للطوارئ، من خلال فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وذلك لكفالة استعداد منظومة الأمم المتحدة استعداداً كافياً وتوافر الخطط والقدرات اللازمة لديها للاستجابة للطلبات المحتملة بسرعة وفعالية. ولقد أولي الاعتبار لطائفة من الخيارات والسيناريوهات والاحتياجات الممكنة في ما يتعلق بمهام الأمم المتحدة لدعم عملية الانتقال السياسي. وترمي جهود التخطيط أيضاً إلى كفالة إحداث أثر مبكر حتى مع إجراء المزيد من التقييمات الشاملة للاحتياجات بقيادة سورية. وتبذل الجهود حالياً لكفالة التكامل مع الأعمال الإنسانية

المتواصلة. ويشمل هذا العمل أيضاً التواصل والتنسيق مع الشركاء المتعددي الأطراف، إلى جانب المنظمات الإقليمية والدولية.

٣١ - ولقد أحدثت الأزمة السورية أثراً مزعزعاً للاستقرار على نحو متزايد في البلدان المجاورة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في طرح تحديات غير مسبوقة أمام لبنان والأردن اللذين يستضيفان، وقت كتابة هذا التقرير، أول وثاني أكبر عدد من اللاجئين السوريين: فقد سُجِّل أكثر من ٠٠٠ ٥٣٠ لاجئ و/أو تلقُّوا المساعدة في لبنان مقابل ٠٠٠ ١٧٩ لاجئ في الأردن. وخضعت قدرة هاتين الدولتين على استقبال اللاجئين إلى اختبار عسير. ولقد زادت التهديدات التي يتعرض لها أمن لبنان خلال الشهر الماضي، وأدى كل من الالتزام العلني لحزب الله بالمواجهة العسكرية في الجمهورية العربية السورية ومشاركة أطراف لبنانية أخرى في دعم المعارضة المسلحة إلى تقويض سياسة لبنان الداعية إلى النأي بالنفس وقد يهدد بزعزعة استقرار البلد. ولا يزال لبنان يشهد مواجهات مسلحة بين الجماعات المنحازة لحكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المؤيدة للمعارضة، وسط استمرار شن هجمات معزولة من جانب القوات الحكومية داخل لبنان. وأدى القتال في الجمهورية العربية السورية إلى تعميق الانقسام السياسي الحاصل في لبنان، وأسفرت الاشتباكات اللبنانية الداخلية عن وقوع أعداد متزايدة من الضحايا في صفوف اللبنانيين، بما في ذلك في طرابلس وسهل البقاع وبيروت. وظلت الحالة على الحدود مع تركيا والعراق والأردن متقلبة، مما دفع إلى اتخاذ المزيد من التدابير الأمنية لتخفيف حدة النزاع السوري. ولقد عززت حكومة العراق أيضاً التدابير الرامية إلى حماية حدودها المشتركة مع الجمهورية العربية السورية.

٣٢ - وظل موظفو الأمم المتحدة العاملون في الجمهورية العربية السورية يواجهون مخاطر شديدة تهدد سلامتهم وأمنهم. ولقد نقل معظم موظفي الأمم المتحدة من حمص في ٨ حزيران/يونيه، عقب تدهور الظروف الأمنية بسبب القتال في القصير. وخضع ثمانية عشر موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المستخدمين محلياً للعلاج بسبب معاناتهم من صعوبات في التنفس في دمشق في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ عقب استخدام ما يحتمل أن يكون مادة لمكافحة التظاهرات المخلة بالأمن. وظل أربعة عشر موظفاً من موظفي الأمم المتحدة (٣ من الموظفين الوطنيين و ١١ من موظفي الوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)) محتجزين على يد قوات الأمن دون إتاحة سبل التمثيل القانوني لهم أو حصولهم على مساعدة، فيما فقد خمسة موظفين آخرين. وأدى تدهور الحالة الأمنية إلى ارتفاع معدلات الجرائم، مما عرض الموظفين إلى خطر الاختطاف؛ وكان عدد من حالات الاختطاف مستمراً في الواقع. وتجلت المشاكل التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني

بسبب عدم إمكانية الوصول من خلال بعثات الأمم المتحدة التي اعترض طريقها أو اختطفت، ومن خلال عدة حوادث إطلاق نار بالأسلحة الصغيرة على مركبات الأمم المتحدة. وزادت الاشتباكات قرب محاور النقل الرئيسية من خطر وقوع موظفي الأمم المتحدة وسط القتال الدائر، بدون أن يتيسر لهم طريق آمن للفرار. وفي دمشق، تعرض موظفو الأمم المتحدة إلى خطر أكبر بسبب الاستخدام العشوائي لمدافع الهاون والصواريخ، حتى ضمن المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية. و لم تنجح الجهود الرامية إلى تحديد أماكن عمل مشتركة طويلة الأجل وأكثر أماناً للأمم المتحدة في دمشق، فيما أثبت عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي حصلت داخل المدينة هشاشة المواقع الحالية للأمم المتحدة.

ثالثاً – الاستنتاجات

٣٣ – لا يزال يساورني قلق بالغ بشأن تدهور الحالة الإنسانية وتصاعد حدة النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. وإنني أحث جميع الأطراف على تيسير وصول المنظمات الإنسانية بسلامة ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين، أينما وجدوا، بأكثر الطرق أماناً. وأواصل مناشدة المجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً موحداً لوقف هذه المأساة التي تستفحل كل يوم.

٣٤ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كما حدث في أي فترة زمنية أخرى خلال العامين الماضيين، شهد الشعب السوري مأساة أخرى في الجمهورية العربية السورية. وفي هذه المرة، أسفرت سيطرة قوات الحكومة على بلدة القصير، في محافظة حمص، عن وقوع قتلى وجرحى ودمار. ولقد واصلت مناشدتي للأطراف المتنازعة أن تكفل حماية المدنيين وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

٣٥ – ولقد شاركت قوات ميليشيا حزب الله اللبنانية علناً وعلى نحو مسلم به في القصير، إلى جانب القوات التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية. وأثار الدور المتزايد الذي يضطلع به حزب الله باسم الحكومة في أعمال القتال الدائرة في الجمهورية العربية السورية المخاوف أيضاً من أن يتعاظم تأثير النزاع على المنطقة بأسرها وأسهم في زيادة مستويات التوتر المرتفعة أصلاً داخل لبنان. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعربتُ عن قلقي البالغ بشأن مشاركة حزب الله في أعمال القتال، وكررتُ رفضي لنقل الأسلحة والمقاتلين من خارج الجمهورية العربية السورية إلى أي من الجانبين داخل البلد ودعوت جميع الدول والمنظمات والجماعات إلى التوقف فوراً عن دعم العنف في ذلك البلد واستخدام نفوذها للنهوض بحل سياسي لهذه

المأساة عوضاً عن ذلك. ولقد دعوتُ جميع القيادات والأحزاب اللبنانية وغير اللبنانية مراراً إلى التقيد بسياسة النأي بالنفس في إعلان بعبدا تقيداً تاماً حرصاً على إبقاء لبنان بمنأى من النزاع (انظر A/66/849-S/2012/477). فليس بوسع الأحزاب والقيادات أن تدعي بصورة مشروعة العمل لصالح لبنان وهي تنشر في الوقت نفسه المقاتلين لدعم هذا الجانب أو ذاك من النزاع السوري. فهذه الأحزاب تضع لبنان، من خلال تقويض سياسة النأي بالنفس وتهميش قادة الحكومة ومؤسساتها، في مواجهة خطر ماحق يتمثل في الفتن الداخلية وتداعيات النزاع على حد سواء. ولقد تجلى ذلك الخطر من خلال تزايد عدد الاشتباكات التي اندلعت داخل لبنان، مما أسفر عن وقوع خسائر بشرية. وإنني ألاحظ بأن عناصر هامة من قراري مجلس الأمن (١٥٥٩) (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) بشأن نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية لم تتحقق بعد. ومن المهم، حرصاً على استقرار لبنان وأمنه، أن تخضع أراضي لبنان وحدوده للسلطة الحصرية للدولة اللبنانية.

٣٦ - وبصفة أعم، فإن منطق الحرب الذي يتحكم في الجمهورية العربية السورية لا يؤجج سعير التوترات الداخلية في مجتمعات البلدان المجاورة فحسب إنما يفاقم التوترات في المنطقة أيضاً، مما يؤدي إلى نشوء بيئة متقلبة على نحو يتسم بالخطورة. ويواجه استقرار المنطقة خطراً حقيقياً بسبب تدهور الحالة في الجولان، ولا سيما تكرر انتهاكات خطة فض الاشتباك واستمرارها. ولقد أكدت قلقي البالغ مراراً، ودعوتُ جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتصرف بروح المسؤولية وعلى نحو يسهم في التخفيف من حدة التوترات. وإنني أكرر مناشدتي لجميع الأطراف المؤثرة الإقليمية والدولية أن تترع فتيل التوترات، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تحول دون حدوث المزيد من التوترات.

٣٧ - ولا يزال التراع في الجمهورية العربية السورية، الذي يدخل الآن عامه الثالث، في تصاعد. والمواطنون السوريون العاديون هم ضحاياه في المقام الأول. وهناك سوري من أصل ثلاثة بحاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية. وتنوء جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في هذا البلد، رغم مواصلة الجهود للحفاظ على حيادها، تحت وطأة هذا التراع ويتعرض نسيج هذا المجتمع بأكمله إلى التفكك. وفي الوقت نفسه، لا يتوافر لدى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين سوى وسائل دعم قليلة خارج المخيمات وفي المناطق المجاورة، وبدائل محدودة للبحث عن ملاذ خارج الجمهورية العربية السورية. ولن يستمر هذا الوضع غير المقبول للجميع في الجمهورية العربية السورية في التدهور إلاّ إذا ظلَّ سعير التراع متأججاً. ومع أن أسرة الأمم تواصل مع شركائها مضاعفة جهودها في مجال الاستجابة لاحتياجات اللاجئين بشكل ملحوظ (تجاوز العقبات الأمنية والعقبات أمام إمكانية الوصول والعقبات

البيروقراطية)، ستبقى وتيرة الاحتياجات الإنسانية أسرع من وتيرة الجهود التي تبذلها. وستظل الفجوات قائمة في مجال الاستجابة الإنسانية. ومع بداية فصل الصيف، من المحتمل أن تواجه الجمهورية العربية السورية زيادة في مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة الماء، ما لم يتم إصلاح شبكات المياه، فيما يسجل عدد عمليات التحصين والتطعيم قصوراً بالفعل عن الوفاء بالاحتياجات.

٣٨ - وإنني أناشد مجتمع المانحين مجدداً أن يقدم الدعم بسخاء تلبية للنداءات الإنسانية التي أطلقت في ٧ حزيران/يونيه. وتكتسب هذه الأموال أهمية وتنقذ حياة السوريين العاديين الذين ليس لديهم، لولا ذلك، أي مكان آخر يلوذون به حين تُدمر منازلهم أو تصادر من جانب أطراف النزاع. وإنني أدعو إلى أن يتسع نطاق هذا الدعم السخي وأن يشمل البلدان المجاورة التي لا تزال توفر لجماعات اللاجئين ضيافة كريمة. وأتوجه بالشكر إلى حكوماتها وأحثها على مواصلة جهودها الكريمة والشجاعة لإيواء أكثر من ١,٦ مليون لاجئ من الجمهورية العربية السورية والإبقاء على حدودها مفتوحة أمام جميع الذين يلوذون بالفرار من العنف. وأهيب أيضاً بالدول أن تنظر في استضافة اللاجئين السوريين وفقاً لمبادئ تقاسم الأعباء وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، يجب أن تتيح حكومة الجمهورية العربية السورية إمكانية الوصول لرصد حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق لجنة التحقيق، وأن تسمح بدخول مقدمي الخدمات، بما في ذلك للاستجابة لاحتياجات ضحايا العنف الجنسي. وإنني أدعو جميع أطراف النزاع إلى قطع التزامات محددة لمكافحة العنف الجنسي تكون ذات أطر زمنية محددة تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠).

٤٠ - وأكرر أيضاً مطالبتي حكومة الجمهورية العربية السورية بأن تسمح لبعثة الأمم المتحدة الدخول إلى الأراضي السورية للتحقيق في الادعاءات التي تفيد عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ولا يزال يساورني بالغ القلق بشأن استخدام أسلحة من هذا القبيل، لا سيما وأنني تلقيت ادعاءات إضافية بهذا الشأن مؤخراً. وإنني أشدد على المسؤولية التي تضطلع بها حكومة الجمهورية العربية السورية لكفالة سلامة أي أسلحة كيميائية وما يتصل بها من مواد وأمنها.

٤١ - ويساورني بالغ القلق لأن الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية تواصل عدم الوفاء بالتزاماتها وتحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين. فليس من المقبول استخدام الأسلحة الثقيلة عشوائياً في مناطق مأهولة بالسكان وفي المراكز الحضرية سعياً لتحقيق أهداف عسكرية. ويجب وضع حد للاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وحالات الاختفاء

القسري، وأخذ الرهائن، وعمليات الخطف، واستهداف المرافق الطبية والعاملين فيها. كما أن الأنباء الواردة عن تصاعد خطاب التحريض الطائفي، بما في ذلك في المنطقة، مبعث للقلق الشديد بشأن احتمال شن هجمات انتقامية. وأود تذكير أطراف النزاع بأن المجتمع الدولي يراقبها وبأنها ستحاسب على جميع هذه الفظائع والجرائم. وفي الوقت نفسه، يتعين وقف تدفق الأسلحة من خارج الجمهورية العربية السورية، إلى الحكومة والمعارضة على حد سواء، نظراً إلى أنه يسهم في إطالة معاناة المدنيين وتأزمها.

٤٢ - وسأواصل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها، بذل كل ما أوتينا من قوة لمساعدة السوريين في التغلب على المعاناة التي يتسبب بها احتدام النزاع واغتنام كل فرصة سانحة لمساعدة الشعب السوري على بناء بديل بقيادة سورية عن استخدام القوة. ولا تزال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة توفر الأساس اللازم لعملنا فيما نمضي في الوقت الحاضر قدماً نحو عقد مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية.

٤٣ - ولن أدخر وسعاً لمساعدة السوريين على تحديد مسار، يحظى بدعم دولي موحَّد، للمجيء إلى مائدة المفاوضات والمضي قدماً نحو إرساء نظام سياسي ديمقراطي، يكفل تساوي الجميع في الحقوق. ويتولى السيد الإبراهيمي، بالتعاون الوثيق مع السيد فلتمان، تحضير الاجتماع المقبل، المقرر عقده في ٢٥ حزيران/يونيه، مع كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، لإحراز تقدم بشأن طرائق عقد مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية. أما وقد ركزنا كافة جهودنا على عقد هذا المؤتمر، فإنني أتوقع أن يبذل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بصفتهما طرفين مبادرين، إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بما في ذلك في المنطقة، كل ما بوسعهما لحث أطراف النزاع على الدخول في حوار بناء بهدف الاتفاق سريعاً على تحقيق نتائج شاملة ودائمة لإنهاء النزاع ووضع الجمهورية العربية السورية على مسار الانتقال السياسي الحقيقي الذي لا رجعة عنه.

٤٤ - وإنني أناشد جميع الجهات صاحبة المصلحة الدولية والإقليمية والسورية أن تشارك بحسن نية وعلى نحو بنَّاء في هذه العملية. وينبغي أن تذكر معاناة المدنيين المتفاقمة وغير المقبولة في الجمهورية العربية السورية بالضرورة الملحة لتوصل الجهات السورية والإقليمية والدولية الفاعلة إلى إنهاء النزاع وسلوك مسار، على النحو المشار إليه أعلاه، يقود إلى انتقال حقيقي ولا رجعة عنه نحو سوريا جديدة تحمي حقوق كافة أبنائها وطوائفها وتحقق التطلعات المشروعة لجميع مواطنيها نحو الحرية والكرامة والعدالة. فالوقت ليس لاستراتيجية حافة الهاوية بل للقيادة الحقة والرؤية الصادقة لمصلحة الجميع في الجمهورية العربية السورية والمنطقة بأسرها.

٤٥ - وختاماً، أود الإعراب عن عميق امتناني للعاملين في المجال الإنساني في الجمهورية العربية السورية والبلدان الأخرى في المنطقة لما يظهرونه من تفانٍ في عملهم في ظل ظروف محفوفة بالتحديات الخطيرة والمخاطر الماحقة. وأود كذلك الإعراب عن امتناني للسيد الإبراهيمي لما يبذله من جهود في سبيل إحلال السلام في الجمهورية العربية السورية.